

الاجابة النموذجية في مقياس التغير الاجتماعي**الجواب الأول: (05ن)**

التغير الاجتماعي يعبر عن أحد الجوانب الحيوية في تطور المجتمعات البشرية، حيث يتسارع الزمن وتتلاحق الأحداث لتشكل خريطة متغيرة ومتجددة للتنظيم الاجتماعي. يمكن تعريف التغير الاجتماعي على أنه التحول في هيكل ووظائف المجتمع، والذي يمتد ليشمل تغيرات متنوعة تطرأ على الأمور الاجتماعية المختلفة. يبدأ التغير الاجتماعي بتحويلات في الترتيب السكاني للمجتمع، حيث يمكن أن ينعكس هذا التغير في توزيع السكان بين المدن والريف، وفي تكوينات الأسرة والعلاقات الأسرية. هذا التحول يعكس أحياناً التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تؤثر على أماكن العيش وأنماط الحياة. بالإضافة إلى ذلك، يتسم التغير الاجتماعي بتحويلات في بنية الطبقات ونظمها الاجتماعية. يمكن أن يحدث تغيير في التوزيع الاقتصادي وفي فرص الوصول إلى الموارد والخدمات، مما يؤثر على الطبقات الاجتماعية ويعيد تقييم أدوارها ومكانتها في المجتمع. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الثورات الصناعية أو التقنيات الحديثة إلى تحولات هائلة في هيكل الطبقات وفي توزيع القوى الاقتصادية. حيث تشهد التنظيمات الاجتماعية أيضاً تغيرات في أنماط العلاقات الاجتماعية، حيث يمكن أن يؤدي التقدم التكنولوجي، على سبيل المثال، إلى تغييرات في وسائل التواصل وفي كيفية تبادل المعلومات وبناء العلاقات الشخصية. يمكن أن يؤثر التغير في القيم والمعايير الاجتماعية على سلوك الأفراد وتصوراتهم للأخلاقيات والمسؤوليات الاجتماعية.

في النهاية، يكمن أهمية التغير الاجتماعي في فهم كيف يتأثر المجتمع بتحولاته المستمرة وكيف يتكيف أفراده مع التحديات الجديدة. يعكس التغير الاجتماعي تفاعلاً دائماً بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، ويشير إلى الحاجة الملحة لتكييف المجتمعات مع التحولات المستمرة لضمان استمرارها وتطورها.

الجواب الثاني: (05ن)

التغير الكمي والكيفي يمثلان جوهرية الحركة والتطور في أنظمة المجتمعات، إذ يرتبطان بالتحولات الفعلية التي تحدث في هياكل المجتمع وطرق تفاعله مع التحديات البيئية والاقتصادية والثقافية. يعبر التغير الكمي عن الفروق التي تحدث بين حالة ما قبل التغير وحالة ما بعد التغير، سواء كان ذلك من خلال تغيرات في الهيكل أو التكوينات الاجتماعية أو غيرها. بينما يتعلق التغير الكيفي بطريقة التفاعل والتطور الداخلي للمجتمع، وكيفية تشكل هذا التغير على مستوى الأفراد والمؤسسات. عندما يتم دمج مصطلح "اجتماعي"، يأخذ التغير الاجتماعي معنى أعمق وأشمل. يكون التغير الاجتماعي هو الناتج المستمر لتطورات داخل المجتمع، حيث يتغير نسق الحياة الاجتماعية بشكل مستمر خلال فترة زمنية معينة. يعكس هذا التحول التغيرات في هيكل المجتمع وترتيبه الاجتماعي، والتحولات في العلاقات بين الأفراد والمجموعات، فضلاً عن التغيرات في القيم والمعايير التي توجه سلوك الأفراد.

يمكن أن يحدث التغير الاجتماعي نتيجة لتأثير مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية، مثل التقنية والاقتصاد والثقافة. على سبيل المثال، قد تؤدي التقنيات الجديدة إلى ظهور أساليب جديدة للتواصل والعمل، مما يؤدي إلى تغييرات هيكلية وسلوكية في المجتمع. في المقابل، قد يشمل التغير الاقتصادي توزيعاً جديداً للثروة وتأثيرات على الطبقات الاجتماعية.

على الرغم من تنوع مظاهر التغير الاجتماعي، إلا أن جميع هذه التغيرات تنسم بالتأثير المستمر على الأفكار والنظريات والآراء والإيديولوجيات التي تميز العصور البشرية. يكون لها تأثير على الثقافة والفن والسياسة، مما يجعل فهم هذا التغير ضرورياً لتحليل تطورات المجتمع وتأثيراتها على حياة الأفراد.

الجواب الثالث: (10ن)

التغير الاجتماعي يُعَبَّرُ ديناميَّةً حَقِيقَةً يَمُرُّ بها المجتمع عبر العصور، ويُعَدُّ ظاهرةً لامستُها أغلب التيارات النظرية في مجال علم الاجتماع. تحوَّلت هذه الظاهرة إلى عمليَّةٍ مُنْدَرِجَةٍ ضمن السياق الاجتماعي، حيث تَوَثَّرُ التغييرات الاجتماعية في حياة الفرد بصورةٍ أساسيةً، وتُلامِسُ المجتمع في المقام الثاني.

العالم اليوم يشهد حراكًا على جميع الأصعدة، سواء فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو السياسية. يعتبر الفرد محورَ ودافعَ ومطوَّرَ وقائدَ للحراك في المجتمع، وقد أدرك علماء الاجتماع، ومن بينهم أوجست كونت، مؤسس مدرسة الوضعية، أن المجتمع يمكن أن يكون ساكنًا أو متحركًا، وقد أُطْلِقَتْ على هذه الحالة مصطلحات مثل الاستقرار الاجتماعي أو الحراك الاجتماعي. وبناءً على هذا التفكير، انقسم اهتمام العلماء في ميدان علم الاجتماع إلى مجالين: مجال يدرس النظم الاجتماعية ويُعْنَى بالاستقرار الاجتماعي، ومجال آخر يدرس الحراك الاجتماعي ويتناول دراسة التطور على مستويات متعددة.

تتأثر درجة الحراك الاجتماعي وفقًا لنموذج المجتمع وتختلف بناءً على المقومات الاقتصادية والموارد الطبيعية ونوع النظام السياسي، وكذلك يعتمد على تطور أنظمة مثل التعليم والتكنولوجيا والصناعة. وتُنظَرُ إلى مدى توفُّر الفرص للأفراد المؤهلين للانتقال إلى مستويات أعلى في السلم الاجتماعي كعامل مؤثر.

في المجتمعات الديمقراطية، حيث تتسم بعدم وجود حواجز تقييدية، يأخذ الحراك مكانته بدون عقبات، وتكون المراكز متاحة للجميع بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية. وفي هذا السياق، يُمَكِّنُ الفرد من تحقيق مركز أعلى إذا توفرت لديه الشروط اللازمة. في المقابل، في المجتمعات ذات النظم الدكتاتورية أو غير المتقدمة، تُفَرِّضُ حدود على تقدُّم الطبقات، ويُعتبر الحراك ممنوعًا على الكثير من الفئات.

تبرز البلدان التي شهدت تغييرًا اجتماعيًا وتطوُّرًا في جميع المجالات كمجتمعات خالية من الحواجز والقيود التي تعيق حركة الأفراد. يُنَبِّحُ هذا المجتمع فرص تغيير المكانة الاجتماعية بناءً على الكفاءات والجهد الفردي. ويُعَبَّرُ المجتمع هنا مؤيدًا لمبدأ تكافؤ الفرص ويُعْطَى الاعتراف للجهد الفردي.

أستاذ المقياس: ت/بوخدوني